

Distr.: General  
31 July 2025  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثمانون

البند 58 من جدول الأعمال المؤقت \*

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

## مسألة الصحراء الغربية

تقرير الأمين العام \*\*

موجز

يُقدّم هذا التقرير، الذي يتناول الفترة من 1 تموز/يوليه 2024 إلى 30 حزيران/يونيه 2025، عملاً  
بقرار الجمعية العامة 98/79.

\* A/80/150.

\*\* قُدّم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن إرادة المكتب المقدم للتقرير.



الرجاء إعادة استعمال الورق

180825 050825 25-12483 (A)



## أولا - مقدمة

- 1 - في 12 كانون الأول/ديسمبر 2024، اتخذت الجمعية العامة القرار 98/79 بشأن مسألة الصحراء الغربية، بدون تصويت. ويُقدّم هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من 1 تموز/يوليه 2024 إلى 30 حزيران/يونيه 2025، وفقا للفقرة 7 من ذلك القرار التي دعت فيها الجمعية العامة الأمين العام إلى أن يقدم إليها في دورتها الثمانين تقريراً عن تنفيذ القرار.
- 2 - ويتناول مجلس الأمن الصحراء الغربية باعتبارها مسألة تتعلق بالسلام والأمن، داعياً في قراراته متتالية إلى ضرورة التوصل إلى "حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره". وتتناول لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) التابعة للجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الصحراء الغربية باعتبارها إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي ومسألة تتعلق بإنهاء الاستعمار.
- 3 - وقدم الأمين العام إلى مجلس الأمن، عملاً بقراره 2703 (2023)، تقريراً عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2024/707) في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2024. وتناول بالوصف في التقرير الحالة في الميدان؛ ووضع المفاوضات السياسية المتعلقة بالصحراء الغربية؛ وتنفيذ القرار 2703 (2023)؛ والتحديات الراهنة التي تواجهها عمليات بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (البعثة)، فضلاً عن الخطوات المتخذة للتغلب عليها. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر 2024، اتخذ مجلس الأمن قراره 2756 (2024) الذي جدد فيه ولاية البعثة حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2025 وطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير عن الحالة في الصحراء الغربية قبل نهاية فترة الولاية بوقت كاف. وسوف يجري إعداد وتقديم تقرير منفصل تلبيةً لذلك الطلب.

## ثانياً - التطورات الرئيسية

- 4 - في 9 تموز/يوليه 2024، بعث الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، برسالة إلى الملك محمد السادس أشار فيها إلى أن فرنسا ترى أن "الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية هو الإطار الذي يجب أن تحل فيه مسألة [الصحراء الغربية] ... [وأن] فرنسا ترى أن [مقترح الحكم الذاتي المغربي] يشكل الآن الأساس الوحيد للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومتفاوض عليه وفقاً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة". وفي 26 تموز/يوليه، أصدرت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) بياناً أدانت فيه القرار الفرنسي "بأشد العبارات الممكنة".
- 5 - وفي 4 تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي حكماً أكد فيها قراراً مماثلاً سابقاً للمحكمة العامة صدر في عام 2021 ووجدت أن الاتفاقين التجاريين المتعلقين بمصايد الأسماك والزراعة المبرمين بين الاتحاد الأوروبي والمغرب في عام 2019 أبرمهما الاتحاد الأوروبي بشكل غير قانوني. واعتبرت المحكمة أن شعب الصحراء الغربية لم يوافق على الاتفاقين، وتم بالتالي إبرامهما في انتهاك لمبدأي تقرير المصير والأثر النسبي للمعاهدات. وفي بيان صدر في اليوم نفسه، أشار المغرب إلى أنه "لا يعتبر نفسه معنياً بأي شكل من الأشكال بالقرار"، الذي اعتبر أن مضمونه تشوبه "عيوب قانونية وأخطاء في الوقائع محل شبهات".

6 - وفي بيان مشترك صدر في 1 حزيران/يونيه 2025 عن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والمغرب، ذكرت المملكة المتحدة أنها تعتبر خطة الحكم الذاتي المغربية "الأساس الأكثر مصداقية وقابلية للتطبيق وبراماتية للتوصل إلى حل دائم للنزاع" وأعربت عن استعدادها لدعم المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية في التوصل إلى مثل هذا الحل. وفي بيان أصدرته في اليوم نفسه، أعربت "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" عن "أسفها العميق وخيبة أملها" بشأن البيان، مشيرة في الوقت نفسه إلى أن المملكة المتحدة لم تعترف بالسيادة المغربية على الإقليم.

### ثالثاً - الحالة في الميدان

7 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة في الصحراء الغربية تتسم بالتوتر وبالأعمال القتالية المنخفضة الحدة بين المغرب وجبهة البوليساريو.

8 - وظلت معظم حوادث إطلاق النار التي أبلغ الطرفان البعثة بوقوعها تتركز في شمال الإقليم بالقرب من المحبس. وبناء على طلب الجيش الملكي المغربي وبمرافقته، واصلت البعثة زيارة مواقع مجاورة للجدار الرملي رُعم وقوع حوادث فيها، ولاحظت في معظم الحالات آثار انفجار ذخائر مدفعية. وسقطت معظم الطلقات التي تحققت منها البعثة في مناطق نائية، ولم تتسبب في أضرار كبيرة.

9 - وفي 9 تشرين الثاني/نوفمبر، وقع حادث إطلاق نار واحد في بلدة المحبس بالقرب من الاحتفالات المدنية التي كانت تجري بمناسبة الذكرى التاسعة والأربعين للمسيرة الخضراء. ولم يُبلغ عن وقوع إصابات. وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر، أجرت البعثة تحقيقاً في موقع الحادث وحددت موقع حطام أربعة صواريخ. وفي رسالة وجهها إلى الأمين العام في 12 تشرين الثاني/نوفمبر، أفاد الممثل الدائم للمغرب أن المغرب "يحتفظ بالحق في اتخاذ جميع التدابير والإجراءات التي يراها مناسبة لوضع حد لهذه التهديدات والاعتداءات التي تستهدف مواطنيه المسالمين ووحدة أراضيه وسيادته الوطنية" و "في امتثال تام للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة".

10 - وفي 6 نيسان/أبريل، سقط مقذوف قطره 155 ملمترا أطلقه الجيش الملكي المغربي على بعد حوالي كيلومترين من موقع العمليات في تيفاريتي التابع لأحد الشركاء المنفذين لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام. ولم تقع أي إصابات أو أضرار في الممتلكات. وفي وقت لاحق، اتصل الممثل الخاص للأمين العام للصحراء الغربية ورئيس بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وقائد قوة البعثة بالمنسق المغربي مع البعثة وقائد المنطقة الجنوبية للجيش الملكي المغربي، على التوالي، للإعراب عن قلقهما إزاء الحادث. وفي 7 نيسان/أبريل، ردّ الجيش بتجديد الضمانات الأمنية "لجميع أفراد البعثة"، مشيراً إلى أن تعليمات إضافية صدرت لضباط الاتصال في الجيش لتنسيق الأنشطة "بدقة" مع مواقع أفرقة البعثة.

11 - وفي 27 حزيران/يونيه، كشفت البعثة أن أربعة صواريخ تجرت، ومنها صاروخ سقط على بعد 200 متر من موقع الفريق في السمارة، تم إطلاقها من على بعد 40 كيلومترا تقريبا شرق الجدار الرملي. وبعث الممثل الخاص برسائل منفصلة إلى جبهة البوليساريو للإعراب عن قلقه العميق إزاء الحادث ولتكرار الدعوة إلى وقف الأعمال العدائية. وفي 28 تموز/يوليه، رد منسق جبهة البوليساريو مع البعثة مؤكداً "التزام [جبهة البوليساريو] بسلامة وأمن المراقبين العسكريين التابعين للبعثة وأفرادها". وفي 28 تموز/يوليه أيضاً،

كتب قائد المنطقة الجنوبية للجيش الملكي المغربي إلى قائد قوة البعثة مدينا إطلاق النار على مدينة السمارة باعتباره عملاً "عدائياً سافراً".

12 - وواصلت البعثة أيضاً التحقيق في الغارات الجوية المزعومة على مواقع شرق الجدار الرملي، بالتنسيق مع ضباط الاتصال التابعين لجبهة البوليساريو ومن خلال المساعدة التي تقدمها دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكنت البعثة من إجراء تحقيقات في المواقع المزعومة في 11 حالة، 8 منها في منطقة ميجيك و 3 في منطقة أغوانيت. وفي إحدى الحالات، كشفت البعثة وفاة شخصين، هما عامل حرفي في مناجم الذهب من مالي وشخص من موريتانيا، وكلاهما رجلان، وفقاً لشهود عيان. وحققت البعثة أيضاً في قصف مدفعي واحد في منطقة ميجك وكشفت وفاة ثلاثة أشخاص، موريتانيان وسوداني، وجميعهم من عمال مناجم الذهب الحرفيين وفقاً لشهود عيان.

13 - وفي شرق الجدار الرملي، خفت بدرجة كبيرة القيود المبلغ عنها سابقاً المفروضة على سلسلة الإمداد اللوجستي للبعثة وخدماتها في مجال الصيانة، ما مكن البعثة من أن تحافظ بشكل أفضل على مواقع أفرقتها من خلال عملية إعادة التزويد المنتظمة. وفي المتوسط، كانت البعثة قادرة على نشر قافلة برية لوجستية واحدة في الشهر لإعادة تزويد مواقع أفرقتها شرق الجدار الرملي. ومع ذلك، ظل نشرها خاضعاً لتصريح مسبق من جبهة البوليساريو على أساس "مؤقت واستثنائي".

## رابعاً - مستجدات العملية السياسية

14 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى المبعوث الشخصي مشاورات بشأن مسألة الصحراء الغربية مع المغرب، وجبهة البوليساريو، والجزائر، وموريتانيا، وأعضاء مجلس الأمن، وأعضاء مجموعة الأصدقاء المعنية بالصحراء الغربية وغيرهم من الجهات الفاعلة المهتمة، بغية إحراز تقدم بناءً في العملية السياسية.

15 - وفي عام 2024، تواصل المبعوث الشخصي مع الجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك وزراء خارجية المغرب وموريتانيا والجزائر في نيويورك في أيلول/سبتمبر على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة، ومع قيادة جبهة البوليساريو في الربووني في 3 تشرين الأول/أكتوبر.

16 - وفي عام 2025، استمر المبعوث الشخصي في اتصالاته مع جميع المعنيين. فسافر إلى الرباط في 24 آذار/مارس لعقد اجتماع مع وزير الشؤون الخارجية المغربي، ناصر بوريطة؛ وإلى نواكشوط في 3 نيسان/أبريل لعقد اجتماعين مع رئيس موريتانيا، محمد ولد الغزواني، ووزير خارجيتها، محمد سالم ولد مرزوق؛ وإلى الربووني في 5 نيسان/أبريل لعقد اجتماع مع الأمين العام لجبهة البوليساريو، إبراهيم غالي؛ وإلى الجزائر العاصمة في 14 كانون الثاني/يناير و 6 نيسان/أبريل لعقد اجتماعين مع وزير خارجية الجزائر أحمد عطاف. وأجرى المبعوث الشخصي مشاورات أخرى في بروكسل في أيار/مايو 2025، بما في ذلك مع وزيري خارجية الجزائر وموريتانيا في 20 أيار/مايو ومع ممثلي جبهة البوليساريو في 22 أيار/مايو.

17 - كما التقى المبعوث الشخصي بكتابة دولة في وزارة خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية في برلين في 12 آب/أغسطس؛ وبمسؤولين بريطانيين كبار في لندن في 18 أيلول/سبتمبر و 1 نيسان/أبريل؛ وبمسؤولين فرنسيين كبار في باريس في 20 أيلول/سبتمبر؛ وبمسؤولين إيطاليين كبار في روما في 25 شباط/فبراير؛ وبكتابة الدولة السلوفينية للشؤون المتعددة الأطراف في ليوبليانا في 5 آذار/مارس؛ وبوكالة وزير الخارجية للشؤون السياسية بالنيابة في الولايات المتحدة الأمريكية في واشنطن العاصمة في 10 نيسان/أبريل. وخلال

تلك الاجتماعات واللقاءات، لاحظ المبعوث الشخصي بارتياح ما أعرب عنه محاوروه من دعم للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتيسير التوصل إلى تسوية سياسية للحالة في الصحراء الغربية.

18 - ووفقاً لقراري مجلس الأمن 2703 (2023) و 2756 (2024)، قدم المبعوث الشخصي إحاطتين إلى المجلس في 16 تشرين الأول/أكتوبر و 14 نيسان/أبريل في مشاورات مغلقة. وفي كلتا المناسبتين، تلقى تأييداً واسعاً من أعضاء المجلس لجهوده. وفي نيويورك، اجتمع المبعوث الشخصي بكبار مسؤولي الأمم المتحدة وبممثلي المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا وأعضاء المجلس.

## خامسا - الإجراءات المتعلقة بالألغام

19 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة أنشطتها الخاصة بمكافحة الألغام من أجل التخلص في حالات طارئة من ذخائر متفجرة، وتقديم المساعدة في التحقيقات المجرة في مواقع الغارات الجوية المزعومة شرق الجدار الرملي، ودعم تحركات القوافل البرية، والتحقق من سلامة الطرق، والاشتراك في التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة. وفي الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2024 إلى 30 حزيران/يونيه 2025، انتهى من تطهير 1 385 558 متراً مربعاً من الأراضي وعُثر على 335 قطعة من الذخائر المتفجرة وجرى تدميرها.

## سادسا - الأنشطة الإنسانية وحقوق الإنسان

20 - في عام 2025، قلصت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، إلى جانب المنظمات غير الحكومية، المساعدات الإنسانية للاجئين الصحراويين في المخيمات الخمسة القريبة من تندوف في الجزائر، وهي أوسرد وبوجدور والداخلية والعيون والسمارة، بسبب تغير مشهد التمويل وتخفيضات الميزانية من قبل الجهات المانحة. وكان لهذه التخفيضات تأثير على الأنشطة الأساسية وأنشطة حفظ الحياة، مثل الغذاء والغاز والتعليم والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والتغذية. وكشفت النتائج الأولية للدراسة الاستقصائية عن التغذية لعام 2025 عن تفاقم الأوضاع، حيث اقترب معدل انتشار سوء التغذية الحاد العام من 13 في المائة وانتشر النقرم بنسبة تزيد عن 30 في المائة، على الرغم من مساهمة حكومة البلد المضيف التي تهدف إلى التعويض عن خفض بنسبة 30 في المائة في حصص المعونة الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي. وفي حين أن السنة الأولى من خطة الاستجابة للاجئين 2024-2025 حققت التوعية وبعض المكاسب في التمويل، فإن الاحتياجات الرئيسية لا تزال قائمة، وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت لا تزال هناك حاجة إلى ما يقدر بـ 103,9 ملايين دولار في عام 2025. ويؤثر انخفاض التمويل على كافة الساكنة من اللاجئين الصحراويين، ويتأثر الأطفال والنساء بشكل خاص من سوء التغذية بمستويات مختلفة، كما يؤثر على التعليم الابتدائي وبرامج دعم الشباب الهادفة.

21 - وفي شهر أيار/مايو، شملت بعثة المانحين نصف السنوية إلى مخيمات تندوف مشاركة القطاع الخاص للمرة الأولى بهدف تنويع مصادر التمويل.

22 - ولم تُستأنف بعد تدابير بناء الثقة، عملاً بقرار مجلس الأمن 1282 (1999) وقراراته اللاحقة، من أجل إتاحة الاتصالات الأسرية بين اللاجئين الصحراويين ومجتمعاتهم الأصلية في الإقليم.

23 - ولم يُسمح لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بدخول الإقليم منذ عام 2015 بالرغم من طلباتها المتكررة المقدّمة من أجل إتاحة زيارة للمنطقة عملاً بقرارات مجلس الأمن، وأحدثها قرار المجلس 2756 (2024). ولا يزال غياب الرصد المستقل والمحايد والشامل والمستدام لحقوق الإنسان يشكل عقبة رئيسية أمام تقييم الوضع بشكل شامل. وتقيد التقارير أن المراقبين الدوليين، بمن فيهم البرلمانيون والباحثون والصحفيون والمحامون، لا يزالون يواجهون قيوداً على الدخول، حيث تم منع العشرات منهم من الدخول أو تم طردهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

24 - وتلقت المفوضية تقارير عن تقلص متزايد في الحيز المدني وعن قيود مفروضة على حقوق الصحراويين في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي. وأفادت التقارير أن السلطات المغربية قمعت الاحتجاجات والفعاليات الداعمة لتقرير المصير، مع تأثير ملحوظ بشكل خاص على المدافعات الصحراويات عن حقوق الإنسان، اللاتي يقدن جمعيات واحتجاجات سلمية ويمارسن بنشاط حقهن في حرية تكوين الجمعيات والتجمع.

25 - وفي 20 آذار/مارس، بعث المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة برسالة إلى المغرب أعربوا فيها عن قلقهم بشأن الانتهاكات المزعومة التي طالت 79 ناشطاً صحراوياً. كما أشاروا في الرسالة إلى انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان مرتبطة بمشاريع التنمية الساحلية التي تتطوي على حياة الأراضي على نطاق واسع، وتدمير الممتلكات الخاصة والتجهيز<sup>(1)</sup>. وفي ردها الوارد في أيار/مايو 2025، فنّدت حكومة المغرب هذه الادعاءات<sup>(2)</sup>.  
<https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=29772https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=39015>

26 - وظلت مجموعة أكديم إزيك مشتتة في سجون خارج الصحراء الغربية، حيث يقضون أحكاماً بالسجن لفترات طويلة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أشار الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي إلى عدم اتخاذ حكومة المغرب أي إجراء لتنفيذ رأيه 23/2023، وسلط الضوء على تدهور ظروف الاحتجاز، بما في ذلك العزل، ومحدودية الاتصالات الأسرية، وتقييد إمكانية الحصول على الخدمات الطبية<sup>(3)</sup>. كما تلقت المفوضية تقارير عن ادعاءات مماثلة ضد محتجزين صحراويين آخرين، شملت المعاملة التمييزية، وتم الإبلاغ عن حالة وفاة واحدة على الأقل أثناء الاحتجاز.

(1) الرسالة AL MAR3/2025، المتاحة على الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=29772>. انظر أيضاً الرسالة AL MAR1/2025، المتاحة على الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=29685>.

(2) رد المغرب على الرسالة AL MAR 2025/3، متاح على الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=39015>. انظر أيضاً رده على الرسالة AL MAR 2025/1، متاح على الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=38955>.

(3) تقرير الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي (A/HRC/57/44)، المؤرخ 22 تموز/يوليه 2024.

27 - ونظرت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في مسألة الصحراء الغربية في جلستها الخامسة والسادسة المعقودتين في إطار دورتها لعام 2025 في 10 حزيران/يونيه 2025.

## سابعا - ملاحظات وتوصيات

28 - ما زال يساورني قلق بالغ من التطورات في الصحراء الغربية. فاستمرار تدهور الوضع أمر يندرج بالخطر ولا يمكن تحمله ويلزم العدول عنه على وجه السرعة لتجنب أي تصعيد آخر. وأجدد دعوتي جميع المعنيين إلى العمل على تغيير المسار دون تأخير، بتيسير من الأمم المتحدة ودعم من المجتمع الدولي عامة، للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم يقبله الطرفان.

29 - ومع اقتراب الذكرى السنوية الخمسين للنزاع، يستمر هذا السياق الصعب في جعل التوصل إلى حل سياسي لمسألة الصحراء الغربية أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وما زلت أعتقد بأنه من الممكن التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم يقبله الطرفان ويكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره وفقا لقرارات مجلس الأمن 2440 (2018) و 2468 (2019) و 2494 (2019) و 2548 (2020) و 2602 (2021) و 2654 (2022) و 2703 (2023) و 2756 (2024).

30 - وأثني على مبعوثي الشخصي للصحراء الغربية، ستافان دي ميستورا، وممثلي الخاص للصحراء الغربية ورئيس بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، ألكسندر إيفانكو، وموظفيهما على جهودهم المتقانية والتزامهم.